ـ البرلمان في النظام البريطاني

يعود الأصل التاريخي للمؤسسة البرلمانية في بريطانيا إلى "المجلس العام للمملكة" الذي درج الملوك منذ القرن الحادي عشر على دعوته للاجتماع في بعض الأوقات العصيبة، وكان يضم عددا من كبار النبلاء (البارونات) ورجال الدين الذين يختارهم الملك بإرادته. وكان دور المجلس في البداية استشارياً يقتصر على بيان الرأي في القضايا التي يعرضها عليه الملك، ولكن في عام ١٢٦٥ دعى الملك بعض المقاطعات والمدن الهامة لانتخاب ممثلين عنها من كبار أعيانها وفرسانها لحضور اجتماعات المجلس العام، أي انتخاب كتلة تمثيلية منهم إلى جانب كتلة النبلاء ورجال الدين. وخلال القرن الرابع عشر اتفق أعضاء المجلس العام على أن يجتمع النبلاء ورجال الدين في مجلس خاص بهم، ويجتمع ممثلو المقاطعات والمدن في مجلس آخر.. وعلى هذا الاساس تكرس الانفصال في عام ١٣٥١. فأخذ المجلس الأول اسم مجلس اللوردات، في حين دعي المجلس الثاني بمجلس العموم، وهما المجلسان اللذان يتألف منهما البرلمان، مضافاً اليهما الملك بشكل رسمي فهو الأصل في نشأة هذه المؤسسة.

أ- تنظيم البرلمان : يتألف البرلمان البريطاني عمليا، من مجلس اللوردات، والعموم.

١- مجلس اللوردات: وهو مجلس يمثل بقايا الطبقة الأرستقراطية وتقاليدها التاريخية، ويضم حاليا قرابة (١٠٠٠) لورد. ويحتل الأعضاء مقاعدهم فيه بشكل عام إما وراثة أو بالتعيين لمدى الحياة من قبل الملك وبناء على اقتراح الحكومة. ويرأس هذا المجلس وزير العدل الذي يسمى في هذا المنصب بمرسوم ملكي، يشارك في التوقيع عليه الوزير الأول. ويتألف من حيث تركيب أعضائه من فئتين: الفئة الأولى وتضم اللوردات الروحيين وعددهم (٢٦) وهم يمثلون رؤساء الكنيسة الإنجيلية وهم يستمرون في عضويته طالما استمروا في شغل مهامهم الكنسية. وأما الفئة الثانية فهي تضم اللوردات الزمنية وهي تشتمل بدورها على أربعة أصناف:

- اللوردات بالوراثة وعددهم تقريبا (٨٠٠).

- اللوردات الذين يعينهم الملك من بين الشخصيات التي قدمت لبريطانيا خدمات جليلة أو أعمالا قيمة في مختلف مجالات العلم والفكر والسياسة ويبلغ عدد هؤلاء تقريبا نحو (١٠٠) لورد،

- لوردات يمثلون مقاطعات اسكوتلندة وينتخبهم اللوردات الذين ينتمون إلى هذه المقاطعة وعددهم (١٦) وهم يحتفظون بعضويتهم طوال مدة ولاية مجلس العموم،

- لوردات الاستئناف العادي وعددهم (٩) ويعينهم الملك لمدى الحياة للقيام بالصلاحيات القضائية لمجلس اللوردات. والجدير بالذكر أن هؤلاء اللوردات يشكلون بمجموعهم لجنة خاصة يرأسها وزير العدل، للقيام بمهام محكمة الاستئناف العليا في المملكة. وتتولى هذه المحكمة، بالإضافة لمهام الاستئناف العادي صلاحية محاكمة أعضاء الحكومة في حال توجيه اتهام إليهم في قضايا جنائية من طرف مجلس العموم. وكذلك محاكمة أعضاء مجلس اللوردات في حالة الخيانة العظمى.

٢- مجلس العموم: وهو الهيئة الممثلة للشعب البريطاني لأنه ينتخب انتخاباً مباشراً من قبله. وهو يضم حاليا (٦٣٥) عضوا، ومدة ولايته خمس سنوات. وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا يدعى المتحدث (Speaker)، ويتمتع هذا ببعض الحقوق والامتيازات ومن أهمها: حق تنظيم المناقشات في المجلس. وحق البت فيما إذا كان مشروع القانون المعروض على المجلس ذا طابع مالي، وبالتالي لا يجوز عرضه على مجلس اللوردات.

ب- صلاحيات البرلمان: يتمتع البرلمان بثلاث صلاحيات رئيسية هي: الصلاحية المالية الخاصة بإقرار الموازنة والضرائب وصلاحية تشريع القوانين العادية وصلاحية مراقبة أعمال الحكومة (التي يختص بها مجلس العموم فقط).

ولقد كان مجلسا البرلمان (اللوردات والعموم) يتمتعان في الماضي بنفس الصلاحيات فيما يتعلق بإقرار القوانين المالية والعادية. فاتفاقهما كان ضروريا لإقرارها. إلا أن صلاحيات مجلس اللوردات أخذت بالتناقص لحساب مجلس العموم وذلك منذ نهاية القرن السابع عشر. وكان الاعتقاد السائد هو أن مجلس اللوردات لا يحق له تعديل مشاريع القوانين المالية التي يقرها مجلس العموم وذلك انطلاقا من المبدأ القائل بضرورة موافقة الشعب بواسطة ممثليه على كل ضريبة يتحملها، وبما أن مجلس اللوردات غير منتخب من الشعب فإنه لا يحق له فرض الضرائب عليه وذلك على قدم المساوا